الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

إسم المادة: الأوراق التجارية

إسم الأستاذة : ريما الملحم

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

مقدمة

ازدهرت التجارة في المجتمعات الإسلامية بين الشرق والغرب منذ القرن التاسع الميلادي ورافقها ازدهار حركة النقل والمواصلات تأثير الحضارة الإسلامية بتشريعاتها وقوانينها في الفكر الأوروبي وانتقال بعض المصطلحات الفقهية والأنظمة التشريعية إلى اللغات الأوروبية والفكر القانوني الغربي

وقد استلزم هذا الازدهار التجاري نمواً متناسباً معه تنظيم وسائل التبادل وأساليب الدفع والائتمان تيسيراً لهذا التبادل كما اقتضى هذا الازدهار إقامة مؤسسات وظهور أنشطة تهدف إلى توفير التمويل للمعاملات التجارة والتصدير والاستيراد .

وفي هذه الظروف اهتدى التجار المسلمين إلى تداول ما يشبه الأوراق التجارية ، وقد أسهم في الوصول إلى هذه النتيجة كل من الصيارفة ووكلاء التجار

تاريخ صدور الأوراق التجارية

ظهرت الأوراق التجارية لأول مرة في بعض المدن الإيطالية، وبدأ استخدامها هناك في القرن الثاني عشر الميلادي. وكان هذا الاستخدام مقصورًا على التجار دون الناس العامة، ثم تم وضعها في بريطانيا العظمى. النقود التي ضُربت على شكل عملات معدنية، وخاصة الذهب، تعرض مرتديها لمشاكل بسبب وزنها أو خطر الاقتحام والسرقة. لذا تم تطوير من استخدام الكمبيالة على شكل حتى أصبح كل الناس في القرن السابع عشر ولم يقتصر على التجار كما كان عندما بدأ ظهورها لأول مرة. وأصبحت قابلة للتحويل بالتصديق أو بالتناوب والتأييد هو التوقيع على ظهر الفاتورة لصالح مستفيد آخر. وأصبح من الممكن دفعها أو الحصول على القيمة بدلاً من إنشائها.

ما هي الأوراق التجارية :

الأوراق التجارية هي ورقة أو صك تم الاتفاق علي أشكالها وأنواعها وفقًا للقانون ،حيث تتضمن الأطراف المعنية وتاريخ استحقاق والمبلغ المستحق.

وهي أحد عناصر الديون المستحقة علي المنشأة قصيرة الأجل، وتستخدم هذه الأوراق لتمويل عناصر مثل الحسابات الدائنة، المخزون، المرتبات أي كل ما هو مستحق قصير الأجل علي المنشأة..

وتعتبر مدة استحقاق الأوراق التجارية تتراوح بين الأسابيع والأشهر القصيرة أي لا تزيد مدتها عن ٢٧٠ يوم بل أقل.

لذلك تعتبر الأوراق التجارية من وسائل التمويل الفعالة التي يمكن استخدامها في أي وقت لتيسير المعاملات في المنشأة.

خصائص الورقة التجارية

الأوراق التجارية تعد عنصر مهم من عناصر الادارة المالية وهناك بعض الخصائص التي تميز الأوراق التجارية وهي:

- الأوراق التجارية قصيرة الأجل أي لها مدة محددة وقصيرة للاستحقاق لا يتم تجاوزها
- تعتبر صك إثبات الديون المستحقة علي المنشأة.
- كل ورقة تجارية لها شكل محدد تم وضعه من قبل القانون لا يمكن التعامل إلا به لضمان الحقوق.
- الكفاية الذاتية للأوراق التجارية أي أن كل ورقة تجارية تعتبر بمثابة التزام كافي دون الرجوع لأي إثبات آخر.
- الاستقلال في الأوراق التجارية أي يجب علي كل أطراف الأوراق التجارية أن يكون لهم توقيع منفرد عن الآخر.- ذات سيولة مالية عالية تعتبر جميع الأوراق التجارية من السهل تحويلها إلي أموال خلال فترة زمنية قصيرة.

فوائد التعامل بالأوراق التجارية

تتميز الأوراق التجارية بفوائد عديدة عند التعامل بها وهي:

- عدم تعطيل المعاملات التجارية لعدم وجود سيولة، لأن معظم التجار يتعاملون بالأوراق التجارية في حالة عدم وجود الأموال.
- تعتبر أحد وسائل الائتمان المتعارف عليها لذلك لا يمكن الشك بها أو الخوف منها
- قابلة للتداول أي يمكن نقل ملكيتها من طرف لآخر عن طريق عمليتي التظهير أو الحيازة.
- هي أحد أهم الأوراق التي تستخدم لتقليل الأموال ،لأنها أقل تكلفة من الائتمان المصرفي.. ولا تتطلب مصاريف أخري يمكن تحملها غير المبلغ المستحق بالورقة التجارية.
- تعتبر أسهل أداة وفاء المستحقات المالية لأنها لا تتطلب إلا التعامل بالشكل العام للأوراق التجارية ولأنها تستحق في وقت محدد.

.

سلبيات الأوراق التجاريّة

الأوراق التجاريّة التي تتعامل بها المؤسسات الماليّة الأفراد كذلك على عدد من السلبيات التي تتمثّل في الآتي:

- اشتراط وجود رصيد ائتماني جيد؛ سواء للأفراد أو المؤسسات .
- استخدام الأوراق التجاريّة في الأصول ذات طبيعة ماليّة متداولة أو في المخزون، لذا لا يُمكن استخدامها في الأموال غير المتداولة كالغير منقولة مثلاً.
- غير متاحة لصغار المستثمرين.
- انخفاض نسبة الفائدة، وهذا الأمر يُعدّ سلبياً لمن يريد تحقيق العوائد الماليّة من خلالها.
- عدم ضمان سداد المبالغ الماليّة المنصوص عليها للمستثمرين، ممّا يعني ارتفاع نسبة مخاطر السداد على الأوراق التجاريّة.

الفرق بين الأوراق المالية والأوراق التجارية

يمكن تعريف الأوراق المالية علي أنها عقود مالية يمكن أن تستخدمها لكي تمتلك حصص في المؤسسات المختلفة، ويمكن أيضًا شراء هذه الأوراق المالية أو بيعها في هيئة السوق المالية.

أما الأوراق التجارية هي أداة لضمان استحقاق الديون المختلفة للمنشأة، ولا يمكن الشراء والبيع فيها ولكن يمكن نقل ملكيتها عن طريق التظهير والحياة.

أنواع الأوراق التجاريّة

تستخدم البنوك والمؤسسات الماليّة أدوات ماليّة قصيرة الأجل تُعرف بالأوراق التجاريّة، وتتمثّل أنواع الأوراق التجاريّة في الآتي:

- الكمبيالات

تعتبر الكمبيالات أدوات دين مكتوبة من قِبل طرف آخر يتعهّد بدفع مبلغ ماليّ محدد خلال تاريخ معيّن، وتُعدّ الكمبيالات من الطرق الشائعة لدى الشركات والمؤسسات الماليّة لإقراض الآخرين الأموال التي يحتاجونها

أنواع الأوراق التجاريّة

❖ الشيكات

تعرّف الشيكات بالورقة الرسميّة التي تصدرها البنوك لعملائها الذين لديهم أرصدة ماليّة في حساباتهم المصرفيّة لاستخدامها في عمليات الدفع وتسهيل دفع مبالغ ماليّة كبيرة، كما وتنطبق على الشيك قواعد وأحكام معيّنة تضعها البنوك المصدرة للشيكات

❖ شهادات الإيداع

تعتبر شهادات الإيداع بمثابة إيصال بنكي أو شهادة تؤكد أنّ البنك تلّقى مبلغاً معيّناً من المال الذي تم إيداعه من قبل متعاملي البنك والذي يغلب عليهم طابع الاستثمار بأموالهم، حيث تلزم البنك بسداد المبلغ المالي بالإضافة إلى الفائدة في وقت محدد في المستقبل

ما الفرق بين الشيك والكمبيالة؟

الشيك قريب الشبه من الكمبيالة غير أنه يختلف عنها في أمرين:

١- أنه يكون دائماً مستحق الوفاء بقيمته بمجرد الاطلاع أو تقديمه للبنك لأنه أداة وفاء، ولأنه لا يقوم بوظيفة ائتمان، وإن كان يستعمل كأداة للائتمان في بعض الحالات، فذلك يعتبر عرفاً تجارياً ولكن ليس قانونياً.

٢- الشيك مسحوب على بنك أما الكمبيالة فمسحوبة على أشخاص أو جهات أخرى

كيفية عمل نظام الأوراق التجارية

يعتبر نظام الأوراق التجارية يعمل علي تداول المعاملات التجارية وعدم توقفها لذلك نحتاج إلي الأوراق التجارية لاستمرارية الأعمال..

ويمكن توضيح نظام الأوراق التجارية وكل ما يخصها كالتالي:

❖ **الكمبيالة:**

تعتبر الكمبيالة أحد الأوراق التجارية التي تشمل:

٣ أطراف هم الساحب، والمسحوب عليه، والمستفيد.

وتحتوي علي:

تاريخ إنشاء الكمبيالة، تاريخ الاستحقاق، المبلغ المستحق، وأسماء الأطراف الثلاثة وتوقيعهم.

وتكون الكمبيالة في حيازة الطرف الدائن حتي سداد مبلغ الكمبيالة ثم التخلص منها بعد ذلك.

ولا يمكن الاعتراض علي سداد الكمبيالة إلا في حالات عدم القدرة علي دفع المبلغ المستحق.

ويجب علي الطرف الدائن التأكد من وجود كل تفاصيل الكمبيالة بشكل سليم.

كيفية عمل نظام الأوراق التجارية

❖ **السند :**

يعتبر السند مهم جدًا خاصة الائتمان والتمويل وهو أيضًا أداة ضمان لاستحقاق الأموال.

ويجب أن يشمل السند علي:

تحديد مبلغ الائتمان ، التعهد بالدفع، تاريخ الاستحقاق ،توقيع الطرف المدين وعنوانه.

وهناك حالات مرتبطة بنظام السند:

حالة رفض الطرف المدين سداد قيمة السند ،يجب علي الطرف الدائن أن يقتضيه في المحكمة.

في حالة إثبات عدم الدفع يتم توقيع غرامة أو الحبس.

نظام الأوراق التجارية

ونص نظام الأوراق التجارية علي عدة مواد منها:

- يجب من يوقع علي الكمبيالة شخص كامل الأهلية ويقع الالتزام عليه
- أما الأشخاص القصر أو غير كاملين الأهلية يعتبر توقيعهم باطل، وغير ملتزمين بالدفع.
- تظهير الأوراق التجارية يجب أن يكون بدون شروط، ويقع أي شرط تم وضعه.
- لا يجوز الاعتراض علي استحقاق الأوراق التجارية إلا في حالة ضياعها أو إفلاس الطرف المدين.
- إذا كان هناك نسخة من الورقة التجارية يمكن الطرف الدائن من أخذ المال ويجوز استخدام النسخة البديلة لسداد الدين.

وإذ لم يكن هناك أي نسخة وقد فقد الورقة التجارية يمكن أن يقوم باستخراجها من وزارة التجارة والصناعة بشرط إثبات الملكية لهذه الكمبيالة.

وبالتالي مع هذه الشروط والنظام الذي يعمل به الأوراق التجارية في المملكة يمكن استمرارية الأعمال التجارية وتسهيلها

الأوراق التجارية بدفتر

باختلاف أنواع الأوراق التجارية كالشيكات أو سندات الصرف والقبض أو وصولات البيع (الفواتير) يساعدك **برنامج ادارة المبيعات والفواتير** من دفترعلى التوثيق وإصدار الأوراق التجارية في صورة رقمية وورقية.

وفي النهاية يجب معرفة أننا اليوم نعتمد علي الأوراق التجارية بشكل كبير في المعاملات التجارية، ولا يمكن أن تجد مؤسسة لا تتعامل بها لأنها وسيلة وأداة سهلة لاستمرارية الأعمال.

ويمكن القول أن الأوراق التجارية بمثابة الوقود الذي يجعل السيارة تدور ويسهل من عملها.

خصائص الأوراق التجارية

- سهولة التحويل
- يجب أن تكون مكتوبة
- يجب أن يكون وقت الدفع مؤكدًا
- يجب أن يكون المدفوع لأمره مؤكدًا
- يمكن نقلها أو تظهيرها عدد لا نهائي من المرات

ما هو التظهير :

هو بيان يكتبه حامل الورقة التجارية (مثل الشيك والكمبيالة وسند الأمر) ويسمى (المظهر) على ظهرها ، أو على وصلة مرفقة بها ، لينقل بمقتضاه بعض أو كل الحقوق التي ترتبها له إلى شخص آخر يسمى (المظهر له) .

ويترتب على التظهير التام (الذي ينقل حقوق الحامل كاملة) : نقل ملكية الورقة التجارية إلى المظهر إليه ، وتملك الحامل مقابل الوفاء الموجود لدى المسحوب عليه ، وصيرورة المظهر ضامنا الوفاء بالورقة التجارية على وجه التضامن مع الساحب أو المحرر وسائر الموقعين والضامنين

ما هو خصم الأوراق التجارية؟

عملية خصم الاوراق التجارية تعتبر من العمليات الائتمانية التي تقدمها البنوك، إذا أراد صاحب الدين تحصيل المبلغ المستحق قبل تاريخ الاستحقاق ولكن بخصم قيمة معينة للبنك وهو معدل الخصم.

وهناك ما يسمي بإجمالي الخصم وهو:

معدل الخصم + عمولة البنك + مصاريف تحصيل

ويعتبر الشيك أحد الأوراق التجارية التي لا تخضع لعملية الخصم علي عكس الكمبيالة والسند.

ويجب أن تكون الأوراق التجارية ضمن القوانين والنظام المتبع.

ولا تتم عملية الخصم إلا إذا كان الطرف المدين له سمعة طيبة في البنوك.

ويمكن توضيح عملية خصم الاوراق التجارية في المثال التالي:

مثال :

إذا كان هناك قيمة أحد الأوراق التجارية بقيمة ٢٠٠٠٠٠ ألف ، ويريد العميل خصمها في البنك قبل ميعاد الاستحقاق.

وكان قد اشترط البنك علي:

- مصاريف تحصيل = ١٠٠٠ و
- عمولة = ٢٠٠٠

كيف يمكن حساب معدل الخصم إذا كان العميل استلم قيمة الورقة التجارية مبلغ يساوي ١٧٠٠٠٠ ألف

أولًا يجب حساب إجمالي الخصم =

٢٠٠ ألف - ١٧٠ ألف = ٣٠ ألف

إذًا قيمة الخصم= إجمالي الخصم - (مصاريف التحصيل + العمولة)

= ٣٠ ألف - (٢٠٠٠+١٠٠٠) = ٢٧ ألف

إذًا قيمة خصم الكمبيالة = ٢٧ ألف

النظام القانوني للأوراق التجارية

وضع المشرع مجموعة قواعد تنظم الأوراق التجارية من حيث إنشاء الورقة ، وتداولها وضمانها ، والوفاء بقيمتها ، والإجراءات الواجب اتباعها في حالة الامتناع عن الوفاء ، وتقادم الدعاوى بشأنها ... الخ .

فنظراً لأهمية الأوراق التجارية في المعاملات التجارية ، حرص المشرع على وضع نصوص خاصة تحكمها، بهدف تسهيل قيام الورقة التجارية بوظائفها على وجه السرعة، وأهم هذه القواعد هي:

١)- الشكلية :

اشترط المشرع أن تكتب الورقة التجارية في محرر ، وان تشتمل على بيانات معينة واردة في القانون ، وهي بيانات تختلف باختلاف نوع الورقة . وبين جزاء خلو الورقة من بعض هذه البيانات ، بحيث تفقد صفتها كورقة تجارية وتصبح ورقة عادية تخضع لحكم القانون المدني . وسوف نبين ذلك بالتفصيل عند الكلام في إنشاء الورقة التجارية .

النظام القانوني للأوراق التجارية

٢)- مبدأ استقلال التوقيعات :

يعني هذا المبدأ أن كل من وقع على الورقة التجارية يكون ملتزماً بوفاء قيمتها متى امتنع المدين الأصلي عن ذلك ، ويكون التزامه هذا قائماً بذاته ومستقلاً عن التزامات غيره من الموقعين . فإذا شاب التزام أحد الموقعين على الورقة التجارية عيب لنقص أهليته أو لعيب في رضائه ، أو حتى لتزوير توقيعه أو لعدم مشروعية سبب التزامه ، فإن هذا العيب يقتصر على الالتزام المذكور ولا يؤثر على التزامات باقي الموقعين على السند، ولو كان هذا العيب يلحق التزام منشئ الورقة نفسه ، لأن كل توقيع على الورقة التجارية مستقل عن الآخر .

النظام القانوني للأوراق التجارية

٣)- التشدد في معاملة المدين رعاية لحقوق الحامل :

تشدد القانون في معاملة المدين في الورقة التجارية رعاية لحقوق الحامل وتقوية ضماناته في الحصول على حقه الثابت في الورقة التجارية . ومن الضمانات التي رعى بها المشرع الحامل إضافة إلى تطهير الدفوع إذا كان حسن النية ، تقرير مسؤولية المظهرين عن الوفاء بقيمة الورقة التجارية على وجه التضامن ، وعدم جواز منح مهلة قضائية للمدين لدفع قيمة الورقة التجارية ، وسريان الفوائد القانونية من تاريخ تحرير الاحتجاج بعدم الدفع وليس من تاريخ المطالبة القضائية كما تقضي القواعد العامة ، وعدم جواز المعارضة في الوفاء بقيمة الورقة إلا في أحوال استثنائية، وتمليك الحامل مقابل الوفاء ، ومنحه حق توقيع الحجز التحفظي على منقولات المدين.

.

النظام القانوني للأوراق التجارية

٢)- مبدأ استقلال التوقيعات :

يعني هذا المبدأ أن كل من وقع على الورقة التجارية يكون ملتزماً بوفاء قيمتها متى امتنع المدين الأصلي عن ذلك ، ويكون التزامه هذا قائماً بذاته ومستقلاً عن التزامات غيره من الموقعين . فإذا شاب التزام أحد الموقعين على الورقة التجارية عيب لنقص أهليته أو لعيب في رضائه ، أو حتى لتزوير توقيعه أو لعدم مشروعية سبب التزامه ، فإن هذا العيب يقتصر على الالتزام المذكور ولا يؤثر على التزامات باقي الموقعين على السند، ولو كان هذا العيب يلحق التزام منشئ الورقة نفسه ، لأن كل توقيع على الورقة التجارية مستقل عن الآخر .

النظام القانوني للأوراق التجارية

٤)- إقامة التوازن بين حق الحامل والتزام الضامنين :

في الوقت الذي تشدد فيه المشرع في معاملة الملتزمين بالورقة التجارية حماية لحقوق الحامل حسن النية ، فإنه عمل في الوقت ذاته على إقامة التوازن بين حقوق الحامل والتزام الضامنين في الورقة . فألزم الحامل بتقديم الورقة التجارية للوفاء في يوم استحقاقها ، وبتحرير احتجاج عدم الدفع في مواعيد قصيرة ، وإخطار الساحب ومن ظهر له السند بعدم قبوله من المسحوب عليه أو عدم الوفاء بقيمته ، وإذا تخلف عن القيام بذلك اعتبر حاملاً مهملاً يسقط حقه في الرجوع على الضامنين ولا يبقى له سوى الرجوع على المدين الأصلي في الورقة التجارية . وفرض على الحامل قبول الوفاء الجزئي على خلاف ما تقضي به القواعد العامة ، لأن الوفاء بجزء من قيمة الورقة يبرئ ذمة الضامنين بقدر المبلغ المدفوع . كما جعل مدة التقادم قصيرة بالنسبة للدعاوى التي تنشأ عن الورقة التجارية .

شكرا لكم